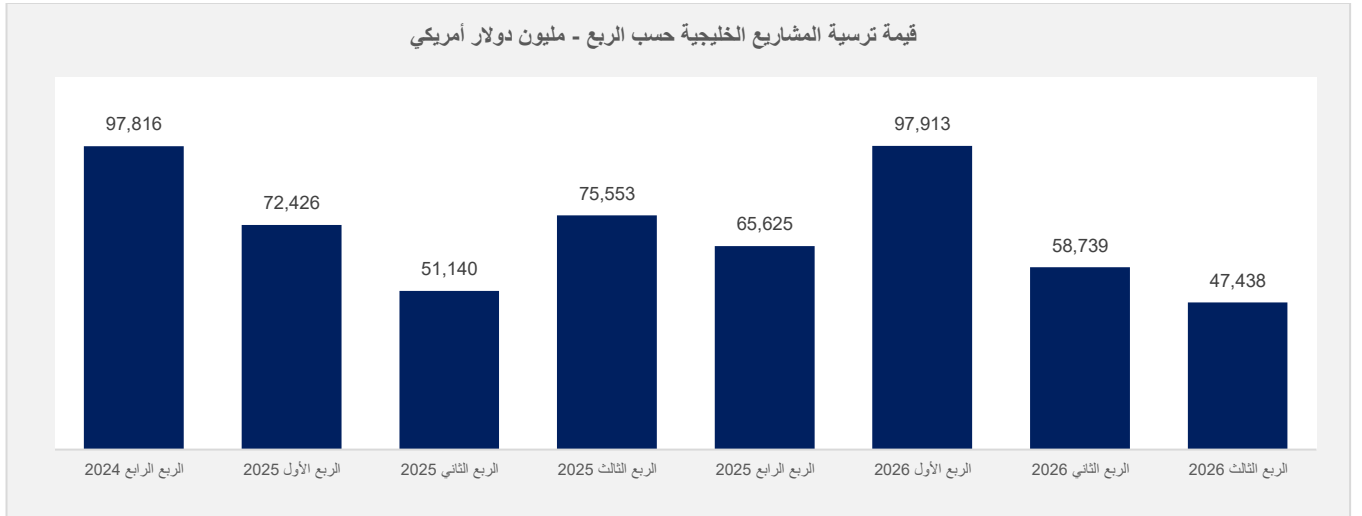


أكتوبر 2026

سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي

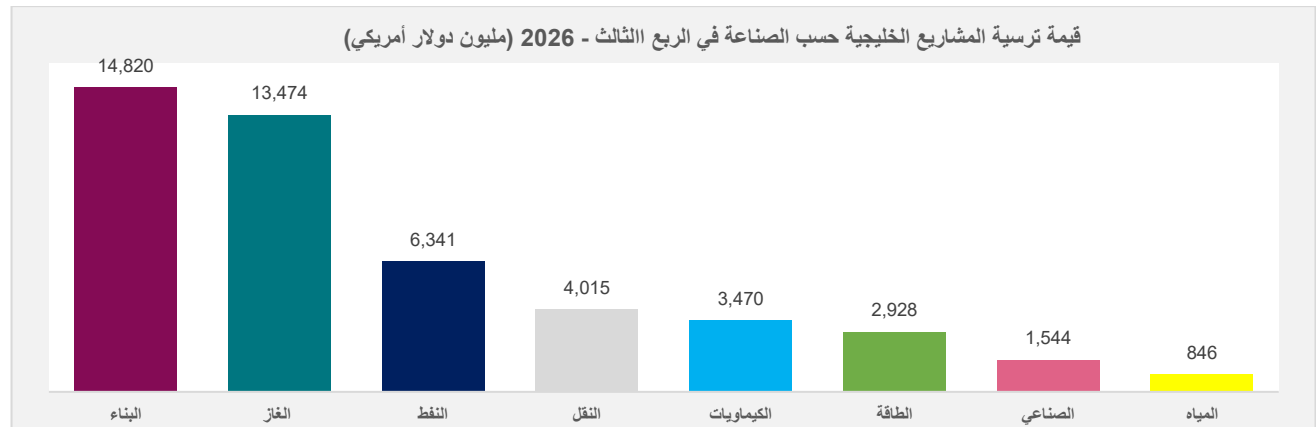
تراجع نشاط ترسية المشاريع في الربع الثالث من العام 2026 في ظل استمرار تداعيات الحرب...

تراجعت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيته في الدول الخليجية بنسبة 37.2 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 47.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 75.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026. وعلى الرغم من تسجيل جميع الدول الخليجية تراجعاً على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2026، تحسن إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيته في دول المجلس بوتيرة معتدلة بنسبة 2.5 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026، ليصل إلى 204.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 199.1 مليار دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025. وسجلت جميع الدول الخليجية تراجعاً سنوياً بمعدلات ثنائية الرقم خلال هذا الربع، إذ سجلت عمان أكبر انخفاض في قيمة العقود التي تمت ترسيته بنسبة 96.6 في المائة، لتصل إلى 76 مليون دولار أمريكي. وفي المقابل، سجلت السعودية أعلى قيمة للعقود التي تمت ترسيته بين الدول الخليجية، بقيمة بلغت 24.4 مليار دولار أمريكي، تلتها الإمارات بقيمة 15.6 مليار دولار أمريكي، ثم قطر بقيمة 5.2 مليار دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها. وعلى أساس ربع سنوي، تراجعت أيضاً قيمة العقود التي تمت ترسيته في الدول الخليجية، وإن كان بوتيرة أقل نسبياً بلغت 19.2 في المائة، فيما سجلت قطر والبحرين نمواً على أساس ربع سنوي بنسبة 76.1 في المائة و4.3 في المائة، على التوالي. ويعزى التباطؤ في وتيرة ترسية العقود على مستوى الدول الخليجية بصفة رئيسية إلى تداعيات استمرار الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية، بما في ذلك تعطل صادرات الطاقة ومسارات التجارة في المنطقة، فضلاً عن الأضرار والهجمات التي طالت البنية التحتية للطاقة.



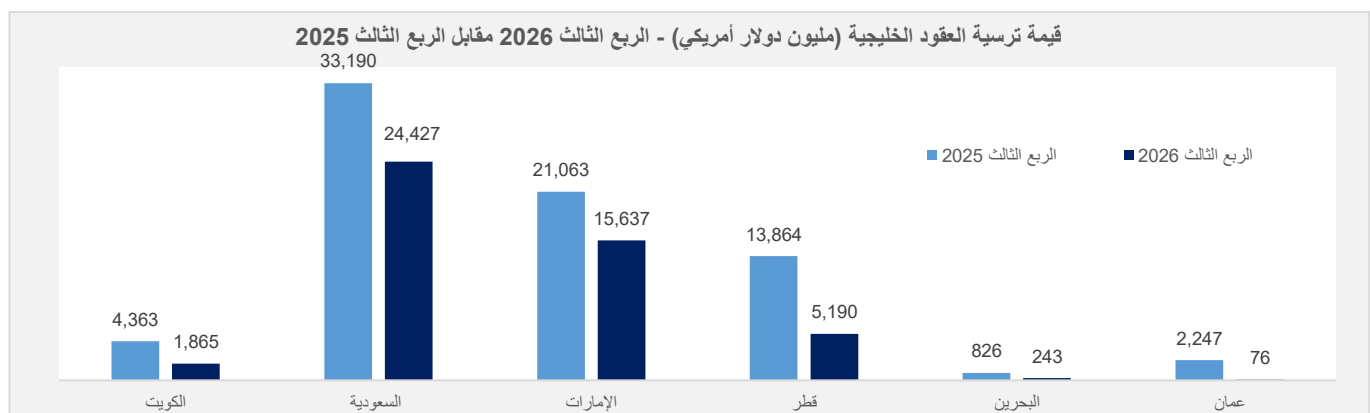
المصدر: ميد وبحث كامكو إنفست

ويعزى تراجع نشاط ترسية العقود في الدول الخليجية إلى التباطؤ المتوقع والملاحظ حالياً في اقتصادات دول المجلس خلال العام 2026. ووفقاً لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) وأكسفورد إيكونوميكس، من المتوقع أن ينكمش اقتصاد الدول الخليجية بنسبة 6.4 في المائة خلال العام 2026، قبل أن يعاود النمو بنسبة 5.8 في المائة في العام 2027، نتيجة لتداعيات الاضطرابات الناجمة عن الصراع في المنطقة. كما يتوقع أن ينكمش قطاع الطاقة في الدول الخليجية بنسبة 26.9 في المائة خلال العام 2026، قبل أن يسجل نمواً بنسبة 25.9 في المائة في العام 2027. ومن شأن تعطل صادرات الطاقة في المنطقة أن يؤثر بصورة مباشرة على قدرة الدول الخليجية على تمويل وترسية العقود المخطط لها خلال العام 2026. ومن المتوقع أن يسجل اقتصاد السعودية، أكبر أسواق العقود في المنطقة، انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6 في المائة خلال العام 2026، فيما يتوقع أن ينكمش اقتصاد الإمارات بنسبة 1.5 في المائة خلال الفترة ذاتها.



المصدر: ميد وبحث كامكو إنفست

وعلى صعيد الأداء القطاعي لترسية العقود، سجل قطاعان من أصل ثماني (الكيمويات والغاز)، نمواً سنوياً في قيمة المشاريع التي تمت ترسيتهما خلال الربع الثالث من العام 2026. وقفزت قيمة العقود التي تمت ترسيتهما في قطاع الكيمويات بنحو خمسة أضعاف لتصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 750 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025. وفي الوقت ذاته، ارتفعت قيمة العقود التي تمت ترسيتهما في قطاع الغاز بنسبة 59.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 13.5 مليار دولار أمريكي، مقابل 8.4 مليار دولار أمريكي. أما قطاع الإنشاءات، الذي سجل أعلى قيمة للعقود التي تمت ترسيتهما في المنطقة خلال الربع الثالث من العام 2026، فقد شهد تراجعاً سنوياً بنسبة 44.7 في المائة في قيمة العقود التي تمت ترسيتهما، لتصل إلى 14.8 مليار دولار أمريكي.

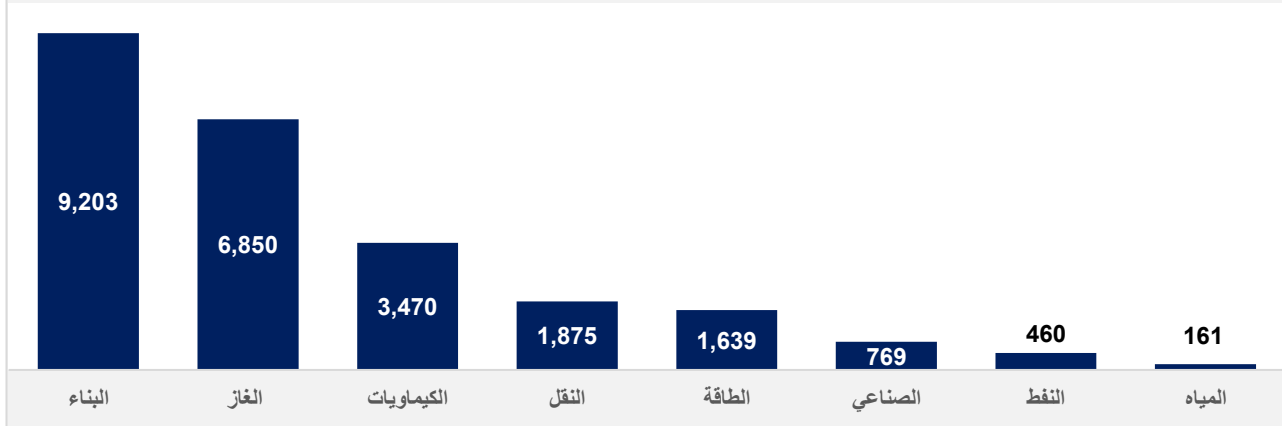


المصدر: ميد وبحث كامكو إنفست

السعودية

كانت السعودية أكبر أسواق المشاريع في الدول الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2026، إذ بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتهما في المملكة 24.4 مليار دولار أمريكي. وسجل نشاط ترسية المشاريع في المملكة تراجعاً على أساس سنوي وربع سنوي. ومع ذلك، ظل الأداء العام لترسية العقود في المملكة مستقراً نسبياً، إذ بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيتهما خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2026 نحو 73.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 79.5 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المقابلة من العام 2025. ويعد استمرار استثمارات أرامكو في البنية التحتية النفطية أحد الركائز الرئيسية لسوق المشاريع في السعودية، إذ خصصت الشركة ما بين 50 مليار دولار أمريكي و55 مليار دولار أمريكي للعام 2026، بوجه ما نسبته 65 في المائة إلى 70 في المائة منها تقريباً إلى قطاعي النفط والغاز. ووفقاً لمجلة ميد، أنفقت أرامكو بالفعل 12.3 مليار دولار أمريكي على عقود مشاريع النفط والغاز في قطاع المنبع منذ بداية العام 2026، استحوذ مشروع تطوير حقل الدرة للغاز على الحصة الأكبر منها.

قيمة ترسية المشاريع السعودية حسب الصناعة في الربع الثالث - 2026 (مليون دولار أمريكي)



المصدر: ميد وبحث كامكو إنفست

ويأتي هذا المستوى الملحوظ من المرونة في ظل استمرار تعطل صادرات الطاقة في المملكة، بالتزامن مع استمرار التهديدات الأمنية الناجمة عن الحرب في المنطقة.

وعلى صعيد الأداء القطاعي في المملكة، جاء قطاع الإنشاءات في صدارة القطاعات من حيث قيمة العقود التي تمت ترسيته، بقيمة بلغت 9.2 مليار دولار أمريكي بعد تسجيل نمو سنوي بنسبة 7.6 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2026، تلاه قطاع الغاز، الذي سجل قفزة سنوية بنسبة 80.1 في المائة لتصل قيمة العقود التي تمت ترسيته فيه إلى 6.9 مليار دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، تراجعَت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيته في قطاع النفط من 3.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025 إلى 460 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026، فيما انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيته في قطاع الطاقة بنسبة 83.4 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026.

وشملت أبرز العقود التي تمت ترسيته في المملكة خلال الربع الثالث من العام 2026 عقداً بقيمة 208 مليون دولار أمريكي لتنفيذ الأعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية في مستشفى موسى بمدينة الخبر. ومن المشاريع البارزة الأخرى التي تمت ترسيته خلال هذا الربع عقد بقيمة 105.6 مليون دولار أمريكي لاستكمال أعمال الإنشاء المتبقية في مشروع مستشفى جامعة طيبة في المدينة المنورة، بما يشمل استكمال الأعمال الإنشائية، والأعمال المدنية المتبقية، وتركيبات الأنظمة الميكانيكية والكهربائية والصحية، وأعمال التجهيزات السريرية المتخصصة، والبنية التحتية للغازات الطبية، بما يتيح تشغيل المنشأة التي طال تأخر استكمالها.

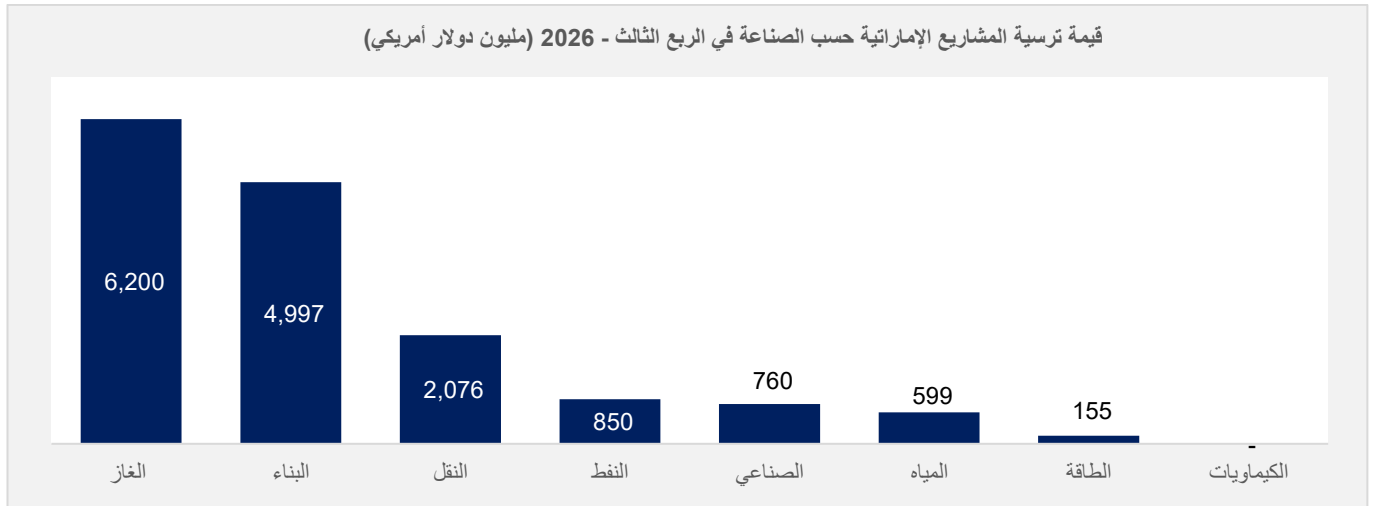
الإمارات

تراجعت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيته في الإمارات بنسبة 25.8 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 15.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026، مقابل 21.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، وفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد. وعلى أساس ربع سنوي، سجلت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيته في الإمارات تراجعاً أقل حدة بنسبة 13.5 في المائة، بما يعكس بدء تعافي سوق المشاريع الإماراتي وتكيفه مع تداعيات الحرب في المنطقة. وجاء انكماش نشاط ترسية العقود مدفوعاً بالتراجع السنوي للمشاريع التي تمت ترسيته في 5 من أصل 8 قطاعات خلال هذا الربع، بقيادة قطاع الإنشاءات، الذي سجل انخفاضاً سنوياً بنسبة 67.0 في المائة في قيمة العقود التي تمت ترسيته لتصل إلى 5.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 15.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025. وظل سوق المشاريع الإماراتي ثاني أكبر أسواق المشاريع في الدول الخليجية خلال هذا الربع. وبلغت حصة الإمارات من إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيته في دول الخليجية خلال الربع

الثالث من العام 2026 ما نسبته 33.0 في المائة، مقابل 27.9 في المائة في الفترة المماثلة من العام 2025.

ومن المنظور القطاعي، استحوذ قطاع الغاز على الحصة الأكبر من المشاريع الجديدة التي تمت ترسيته في الإمارات خلال الربع الثالث من العام 2026، ممثلاً نسبة 40 في المائة من إجمالي المشاريع التي تمت ترسيته في الدولة، بقيمة بلغت 6.2 مليار دولار أمريكي. ومن بين أكبر مشاريع الغاز التي تمت ترسيته خلال هذا الربع عقد بقيمة مليار دولار أمريكي ضمن الحزمة الرابعة من المرحلة الأولى لمشروع أم الشيف لتطوير غطاء الغاز وتعزيز الضغط السطحي، والذي منحه شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك». ويشكل هذا العقد جزءاً من عقود بقيمة إجمالية بلغت 6.2 مليار دولار أمريكي منحتها أدنوك وشركاؤها الأجانب.

قيمة ترسية المشاريع الإماراتية حسب الصناعة في الربع الثالث - 2026 (مليون دولار أمريكي)



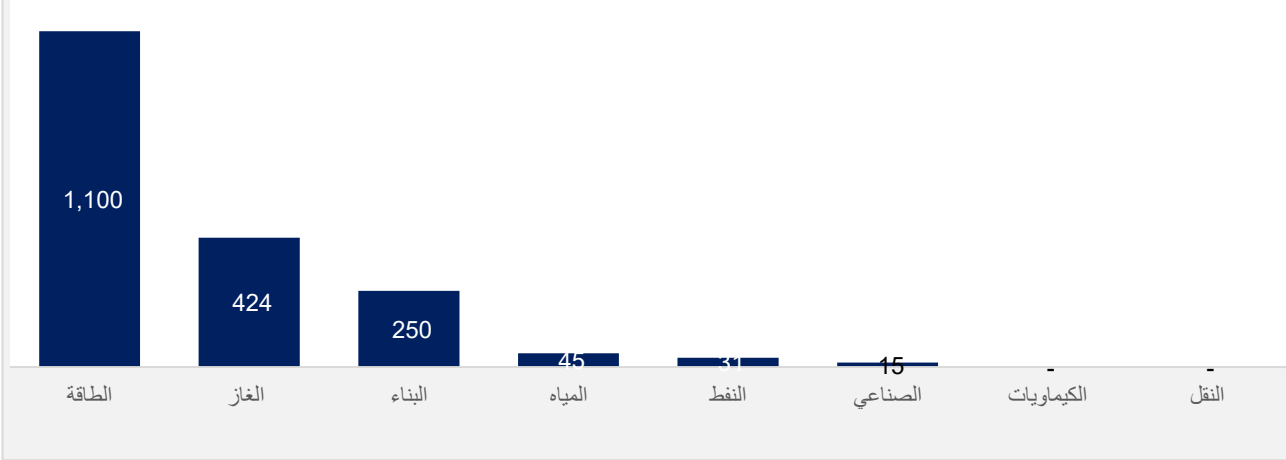
المصدر: ميد وبحث كامكو إنفست

وشملت أبرز المشاريع التي تمت ترسيته في الإمارات خلال هذا الربع مشروع تطوير شارع الميدان في دبي التابع لهيئة الطرق والمواصلات بقيمة 158 مليون دولار أمريكي، والذي يشمل تطوير شارع الخيل الأول امتداداً عبر طريق الخيل وصولاً إلى شارع مسقط. كما يتضمن نطاق أعمال العقد تحويل تقاطع شارع الميدان مع شارع مسقط إلى تقاطع مجسر متعدد المستويات، يوفر حركة مرور حرة في جميع الاتجاهات. ومن المشاريع الرئيسية الأخرى التي تمت ترسيته في الإمارات خلال الربع الثالث من العام 2026 مشروع بقيمة 150 مليون دولار أمريكي لتطوير مشروع "دبي بنينسولا"، والذي يضم مشاريع سكنية فاخرة وفندقاً ومساحات للتجزئة.

الكويت

تراجعت القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيته في الكويت خلال الربع الثالث من العام 2026 بنسبة 57.3 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 1.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 4.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، وفقاً للبيانات الصادرة عن مشاريع ميد. وبالمثل، وعلى أساس ربع سنوي، انخفضت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيته في الكويت خلال الربع الثالث من العام 2026، وإن كان بوتيرة أقل حدة، مسجلة تراجعاً بنسبة 3.8 في المائة، بما يعكس أثر حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحرب في المنطقة. واستحوذ قطاع الطاقة على أكثر من 58 في المائة، بما يعادل 1.1 مليار دولار أمريكي، من قيمة المشاريع التي تمت ترسيته في الكويت خلال هذا الربع، فيما استحوذ قطاع الغاز على نسبة 22.7 في المائة (424 مليون دولار أمريكي)، من قيمة المشاريع التي تمت ترسيته خلال الفترة ذاتها. وفي الوقت ذاته، تضاعفت تقريباً القيمة الإجمالية للمشاريع التي تمت ترسيته في قطاع الإنشاءات لتصل إلى 250 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026، مقابل 127 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025.

قيمة ترسية المشاريع الكويتية حسب الصناعة في الربع الثالث - 2026 (مليون دولار أمريكي)



المصدر: ميد وبحث كامكو إنفست

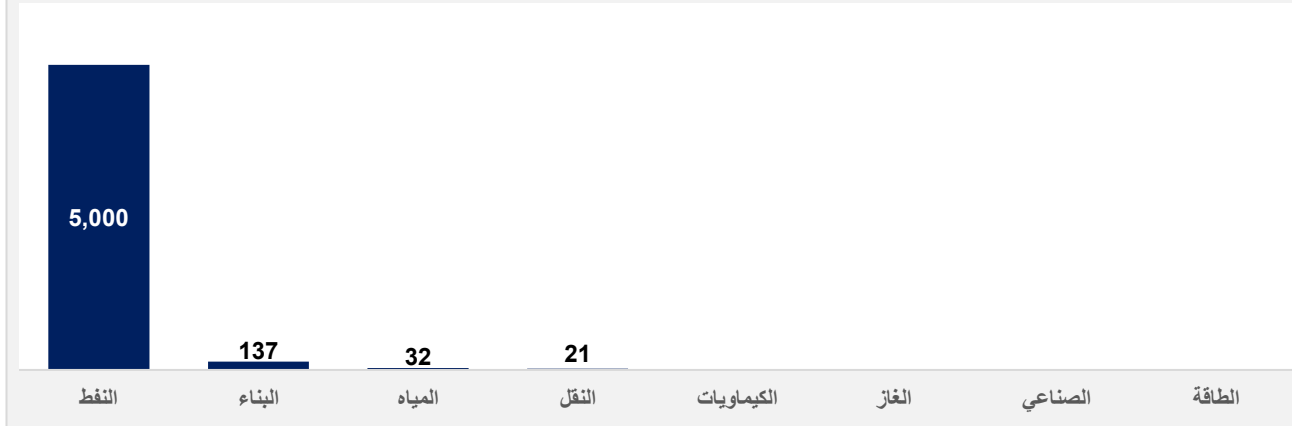
وشملت أبرز العقود التي تمت ترسيته في الكويت خلال هذا الربع عقداً بقيمة 445 مليون دولار أمريكي ضمن المرحلة الرابعة لمشروع التوربينات الغازية بقدرة إنتاجية تبلغ 900 ميغاواط في محطة الصبية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه، والذي منحه وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن يضيف المشروع 900 ميغاواط إلى القدرة التوليدية للكهرباء من خلال وحدات توربينات غازية ذات دورة مركبة يتم دمجها مع محطة توليد الكهرباء وتقطير المياه القائمة. كما يتوقع أن يشمل المشروع توريد وتركيب وتشغيل وصيانة التوربينات الغازية والتوربين البخاري ومولدات البخار لاستعادة الحرارة. ومن المشاريع البارزة الأخرى التي تمت ترسيته في الكويت خلال هذا الربع عقد بقيمة 379 مليون دولار أمريكي لإنشاء منشأة فصل المياه في مركز التجميع (GC-25) ومنشأة الحقن في مركز التجميع (GC-30) في شمال الكويت، بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية لمناولة الغاز والنفط الخام ومياه الصرف. ويتضمن المشروع، من بين مكونات أخرى، تركيب فواصل رطبة ثلاثية الطور بطاقة 150 ألف برميل يومياً، ووعاء فصل للغاز منخفض الضغط بطاقة 53 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً، وخزان موازنة لمياه الصرف بطاقة 240 ألف برميل من المياه يومياً مزود بمضخة نقل عالية السعة.

قطر

سجلت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيته في قطر انكماشاً حاداً بنسبة 62.6 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 5.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2026، مقابل 13.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025، وفقاً لبيانات مجلة ميد. وفي المقابل، سجلت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيته ارتفاعاً حاداً بنسبة 76.1 في المائة على أساس ربع سنوي خلال هذه الفترة، بما يعكس استمرار تعافي وتيرة ترسية العقود خلال هذا الربع.

ويعزى التراجع السنوي في ترسية العقود بصفة رئيسية إلى غياب العقود المسندة في 4 من أصل 8 قطاعات خلال هذا الربع، بما في ذلك قطاعات الكيمائيات والغاز والصناعة والطاقة. وسجل قطاع النفط أعلى قيمة للمشاريع التي تمت ترسيته في قطر، إذ بلغت 5.0 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2026، تلاه قطاع الإنشاءات بإجمالي قيمة مشاريع تمت ترسيته بلغت 137 مليون دولار أمريكي. وفي الوقت ذاته، قفزت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيته في قطاع المياه بنسبة 220.0 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 32 مليون دولار أمريكي، مقابل 10 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2025. وشملت أبرز المشاريع التي تمت ترسيته خلال هذا الربع عقداً بقيمة 32 مليون دولار أمريكي منحه هيئة الأشغال العامة «أشغال» لاستكمال الأعمال المتبقية من إنشاء خط ناقل للمياه المعالجة على امتداد طريق دخان والطريق المداري، بين طريق دخان ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي الشمالية.

قيمة ترسية المشاريع القطرية حسب الصناعة في الربع الثالث - 2026 (مليون دولار أمريكي)

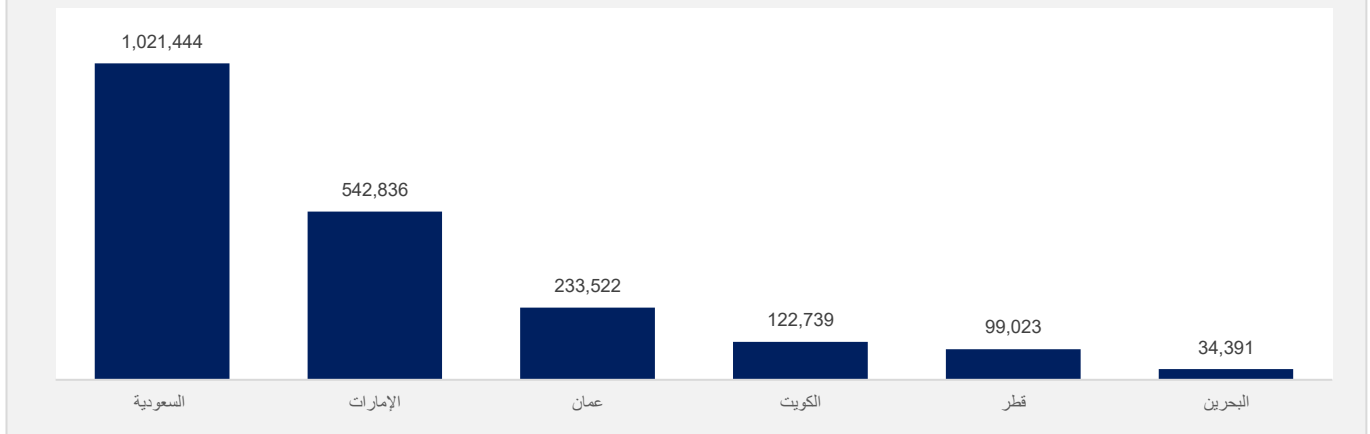


المصدر: ميد وبحث كامكو إنفست

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

على الرغم من استمرار الصراع بين الولايات المتحدة وإيران في المنطقة، إلا أن آفاق سوق المشاريع في الدول الخليجية شهدت تحسناً على المدى القصير والطويل. ووفقاً للبيانات التي جمعتها مجلة ميد، تبلغ القيمة الحالية للمشاريع المرتقبة في الدول الخليجية نحو 2.05 تريليون دولار أمريكي، تستحوذ السعودية على نسبة أكثر من 49.7 في المائة منها، تليها الإمارات بحصة تبلغ 26.4 في المائة من إجمالي المشاريع في المنطقة.

الدول الخليجية - المشاريع قيد العطاءات والمستحقة للترسية حسب الدولة - مليار دولار أمريكي



المصدر: ميد وبحث كامكو إنفست

ومن المنظور القطاعي لآفاق سوق المشاريع في الدول الخليجية، من المتوقع أن يستحوذ قطاع الإنشاءات على الحصة الأكبر من المشاريع المرتقبة بنسبة 38.3 في المائة، يليه قطاع النقل بنسبة 16.8 في المائة، ثم قطاع الطاقة الذي يتوقع أن يشكل 15.9 في المائة.

ومن بين المجالات الرئيسية النشطة التي يتوقع أن تشهد تنفيذ مشاريع مخطط لها ولم تتم ترسيبتها بعد، قطاع إنشاء مراكز البيانات. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة لدى مشاريع ميد، يتابع سوق مشاريع مراكز البيانات في الدول الخليجية للعام 2026 أكثر من 174 مشروعاً رئيسياً قائماً ومخططاً له في السعودية والإمارات وقطر وعمان والكويت والبحرين، بقيمة إجمالية تتجاوز 93 مليار دولار أمريكي. ومن بين أبرز العقود المتعلقة بتطوير مراكز البيانات مشروع بقيمة 5 مليار دولار أمريكي لتطوير بنية تحتية رئيسية لمراكز البيانات في أوكساجون، المدينة الصناعية التابعة لنيوم. كما تعتزم أمازون ويب سيرفيسز (AWS) إطلاق منطقة جديدة لمراكز بياناتها في السعودية خلال العام 2026، فيما يتوقع أن تبلغ تكلفة إنشاء وتجهيز مركز بيانات "خزنة للذكاء الاصطناعي" في عجمان بالإمارات نحو 272 مليون دولار أمريكي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مستلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأيّ عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيّا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيّا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست